الفصل الثامن

جهاده سنة (١٨٩٩م)

اتفاقية السودان

صدمت الحركة الوطنية في مستهل سنة (١٨٩٩م) صدمة جديدة بتوقيع اتفاقية السودان في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، تلك الاتفاقية المشهورة التي خولت إنجلترا رسميًّا حق الاشتراك في إدارة شئون الحكم في السودان، ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب العلم المصري في أرجائه كافة، وتعيين حاكم عام للسودان بناء على طلب الحكومة البريطانية، ونتيجة ذلك ولا ريب هو سلخ السودان فعلًا عن مصر، واستئثار الحكومة الإنجليزية بحكمه وإدارته، وقد جاءت هذه الاتفاقية منافية للحجج التي كانت إنجلترا تتذرع بها في حادثة فاشودة، فإن حجتها الظاهرة في تلك الحادثة أنه لا يحق لفرنسا احتلال فاشودة لأنها أرض مصرية. وهكذا أعلنت الحكومة الإنجليزية بين أرجاء العالم أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر. وصرح اللورد «سالسبري» في هذا الصدد: «إن وادي النيل كان ولا يزال ملكًا ثابتًا لمصر، وإن حجج الحكومة المصرية في ملكية مجرى النيل وإن أخفاها نجاح المهدي إلا أنها ليست محلًّا للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش». وهكذا كانت إنجلترا تنادي باحترامها لحقوق مصر، وتعلن أن السودان أرض مصرية، وتنكر على فرنسا احتلالها فاشودة باعتبارها بقعة مصرية؛ ولكنها ما لبثت أن تنكرت لهذه الحقوق بعد انسحاب فرنسا من أعالي النيل، فكان أول اعتداء منها على هذه الحقوق إكراهها الحكومة المصرية على توقيع اتفاقية السودان في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، قبل أن تمضي أشهر معدودة على انسحاب الكابتن مارشان من فاشودة. وليس يخفى أن هذه الاتفاقية فيها الاعتداء الصارخ على وحدة مصر والسودان، وفيها فصم لعُرى

الارتباط الوثيق بين جزئين لا يتجزءان من أرض الوطن الواحد[١]؛ ولكن استسلام وزارة «مصطفى فهمي باشا» جعلها تقبل كل ما أراده الإنجليز.

فوجئت الأمة بإمضاء هذه الاتفاقية، بعد أن وقع عليها «بطرس باشا غالي» بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، واللورد «كرومر» بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية، ولم يذع أمرها إلا عقب إمضائها. وكانت الصحف تجهل أمرها، ولم تنشر شيئًا عن مقدماتها ولا المفاوضات بشأنها؛ بل لم تحصل مفاوضات ما في صددها، وإنما هي إرادة اللورد كرومر أملاها على وزارة مصطفى فهمي باشا، فقبلتها بلا مناقشة ولا شعور بالواجب. وكل ما حصل من المفاوضة بشأنها أن اللورد «كرومر» سلم «بطرس باشا غالي» مشروع الاتفاقية كما وضعته وزارةُ خارجية إنجلترا، فأخبر «بطرس باشا» الوزراء بالأمر؛ فقبلوا المشروع دون أن يطلع أكثرهم عليه، فكان عملهم أفظع تسليم في حقوق البلاد، بعد تسليم وزارة «نوبار» في إخلاء السودان. وكان موقف وزارة مصطفى باشا مما ساعد الإنجليز على الافتيات والاعتداء على حقوق مصر وكرامتها، فقد كانت مهمتها تنفيذ أوامر الإنجليز بلا مناقشة ولا ضمير.

وقد سئل أحد أعضائها يومًا من صديقٍ له: كيف تسكت الوزارة عن هذه الاعتداءات المتكررة؟ فأجابه الوزير: «وهل تريد منا أن نفعل في نهاية المسألة السودانية ما فعلته الوزارة الشريفية في بدايتها؟ وَهبْ رئيسنا الآن أصبح شريفًا ثانيًا، أو لم يبق في الأمة نوبار آخر؟».

---

(١) أراد الإنجليز كذلك أن يمحو من الأذهان ذكرى فاشودة، فإن هذا الاسم أصبح بعد تلك الحادثة التاريخية التي اهتز لها العالم علمًا على امتلاك مصر لوادي النيل، فما زالوا به حتى غيروه ومحوه من خرائطهم، وأطلقوا على (فاشودة) اسم (كودوك)، وغيروا أيضًا اسم (مديرية فاشودة) فجعلوها مديرية (النيل الأعلى). ومما يؤسف له أن الأطالس التي تطبعها الحكومة المصرية تحتوي على هذا المحو والتغيير.

فتأملْ في روح الخضوع والاستسلام وانعدام الشعور بالواجب في القول المخزي.

نص اتفاقية السودان

ننشر هنا نص اتفاقية السودان لارتباطها بسياق الحديث

وفاق بين **حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل**

«حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد سار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي.

وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة.

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح؛ وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.

وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريًّا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما.

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي، وهو:

المادة الأولى

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض، وهي:

أولًا: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة (١٨٨٢م)، أو:

ثانيًا: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيًّا، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد، أو:

ثالثًا: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا.

المادة الثانية

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معًا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان، ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

المادة الثالثة

تفوض الرئاسة العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان)، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

القانون وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها

وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان، أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنًا تحوير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل وجنزال الحكومة البريطانية بالقاهرة، وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة الخامسة

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدًا؛ إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

المادة السادسة

المنشور الذي يصدر من حاكم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان، أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

المادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان؛ ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية؛ إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج

من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقتٍ إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية، ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان، ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ (٢ يولية سنة ١٨٩٠م) فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها».

تحريرًا بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩م.

الإمضاءات

كرومر – بطرس غالي

وقد احتج الفقيد على هذه الاتفاقية احتجاجًا شديدًا، وأسمع العالم الأوربي صوته المدوي كعادته في الدفاع عن القضية الوطنية.

نشرت جريدة (الجولوا) الفرنسية خطابًا للمترجم بالعدد الصادر في (٦ فبراير سنة ١٨٩٩م) هذا تعريبه:

«جناب المدير المحترم:

إنَّ اتفاقية السودان المزعومة بين مصر وإنجلترا قد جاءت برهانًا جديدًا على عدم مراعاة إنجلترا للعهود والمؤتمرات، الشيء الذي يعتبره المصريون جميعًا باطلًا لأنه مخالف للنظامات الأوربية والقوانين الدولية، فإنه أولًا ليس لحكومة مصر أي حق في عقد اتفاقية كهذه الاتفاقية؛ لأنها تخالف نصوص الفرمانات السلطانية الصادرة إلى خديوي مصر، وإذا قال قائل: إنَّ السودان سلخ من مصر بقرار وزاري أو بأمر عال في سنة (١٨٨٤م)، وأصبح السودان خارجًا عن أملاك مصر، ولا يصح أن تطبق عليه نصوص الفرمانات السلطانية، فإننا وكل رجال القانون نعتبر هذا السلخ غير قانوني؛ لأن نصوص الفرمانات صريحة في أن ليس لمصر الحق في التنازل أو استبعاد أي جزء من أجزائها عنها بإرادتها؛ إذًا فالسلخ غير جائز، وعقد الشركة عمل باطل، وفيه اعتداء صريح من إنجلترا المحتلة للبلاد.

ثم ألم يصرح ميثاق «ترابيا»[1] الذي كانت إنجلترا في مقدمة الدول الست التي وقعت عليه بأنهن يتكاتفن في المحافظة على أملاك مصر، وألا يكون لإحداهن ميزة على الأخرى، وأنه لا يجوز لأية واحدة منهن أن تبيح لنفسها امتلاك شبر من الأراضي المصرية.

(١) هو العهد المعروف بـ«ميثاق النزاهة»، وقد وقع عليه أعضاء مؤتمر الأستانة في ترابيا على شاطئ البوسفور في إبان الحوادث العربية، وبمقتضاه تعهدت الدول الست بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها. (راجع في تفصيل ذلك كتابنا عن «الثورة العرابية» ص٣٢٤ وما بعدها، طبعة سابقة).

عارضت الحكومة الفرنسية في قرض تجريدة السودان، وقد كان حكم المحاكم المختلطة -وهي الممثلة لجميع الدول- موافقًا لرأيها، فجاءت إنجلترا وأقرضت مصر ما احتاجت إليه من المال، ثم ماذا جرى بعد ذلك؟ أدخل الإنجليز أنفسهم ببعض جنود ليسوا في العير ولا في النفير ليسوغوا هذه النتيجة السيئة التي ليست في نظرنا إلا اغتيالًا للحقوق القومية في رائعة النهار وسرقة على مشهد من الأمم جمعاء.

إنَّ الجنود الإنجليزية اشتركت اسمًا في حملة دنقلة ليسوغ الإنجليز هذا العمل بعد أن صرح سواسهم أمام العالم كله بأنهم لا يقصدون بإرسال جنودهم إلى السودان صحبة الجنود المصرية إلا ليردوه إلى مصر؛ تنفيذًا للخطة التي رسموها من احتلالهم مصر وإجابة لصوت شرفهم، ألم يقل اللورد «سالسبري» بأعلى صوته: «إننا نعمل لرد السودان إلى مصر».

انتظرنا وانتظر العالم كله نتيجة هذا الاسترداد، فكانت فظاعة إنجليزية متناهية؛ إذ نبشوا القبور وبعثروا الجثث وأهانوا الموتى، وخالفوا في ذلك تاريخ المتقدمين والمتأخرين من المتحضرين، ثم قامت معضلة فاشودة بين «كتشنر ومارشان» أو بعبارة أخرى بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية، وانتهت بتقهقر فرنسا، فطمع الإنجليز طمعًا كبيرًا ورفعوا رايتهم على الخرطوم بجوار الراية المصرية، وقد رفعوها سوداء ليوهموا أنها حداد على غردون، وبذلك يكونون آمنين شر هياج الجنود المصرية! أخذوا بعدئذ يوزعون الجنود المصرية هنا وهناك، حتى إذا خلا لهم الجو ونضج الطعام بين كراسي الوزراء المصريين أكلوا أكلتهم وبدلوا الراية السوداء براية هذه الشركة المشئومة.

هذا ما جرى، وإنا ننتظر أن تعضد أوربا الحكومة العثمانية التي لا بد أن تحتج احتجاجًا شديدًا على هذا العمل المخالف للعهود والمعاهدات والشرف كل المخالفة، نعم إن أوربا إذا لم تعمل ما تحتمه عليها واجباتها استهانت إنجلترا بأمرها وأتت من المنكرات في وادي النيل ما لا يكون السودان بجانبه شيئًا مذكورًا، فإن

المسألة لم تكن مسألة السودان فقط؛ بل هي مسألة مصر نفسها، بل مسألة إفريقية أيضًا، فإن مصر لا تكون بلدًا غنيًّا قادرًا على القيام بدفع ديونه، إلا إذا كان مالكًا لينابيع النيل التي هي في صميم السودان، وإن مشاركة إنجلترا لمصر في تملكه، وهي الشرهة الطامعة التي لا يكفيها نصيب أو نصيبان، لما يهدد المصالح الأوربية ويجعل المستقبل مظلمًا، وتصبح الدول التي تظن بها اليوم خيرًا في مقدمة الساخطين على جشعها.

كذلك فإن لكثير من الدول الأوربية أملاكًا في إفريقية، وهذه الأملاك تصبح لا محالة تحت رحمة الدولة الإنجليزية التي لا تريد إلا أن تضع يدها على كل إفريقية؛ ليكون لها منها هند ثانية. وإن الحملات العديدة التي حملتها بواسطة رجالها السياسيين على حكومة الترنسفال والأورنج ليست إلا دليلًا قويًّا على حقيقة مطامعها الإفريقية.

أمَّا فرنسا فإنها بسبب هذه السياسة قد أساءت إلى نفسها كثيرًا، فبعد أن كان المصريون يعتمدون بعض الاعتماد عليها، وكان الخديوي يجدها الدولة الثانية بعد الدولة العثمانية للمدافعة عن حقوقه وحقوق أمته -أصبحوا اليوم وهي أمامهم من حيث التأثير في المسألة المصرية أقل من أضعف دولة أوربية. نعم إني أصرح بذلك جهارًا؛ لأن السياسة القائمة على الجبن والخوف ليست إلا سياسة مضيعة للحقوق مبددة للنفوذ، مزرية بكل كرامة، وإني لا أقصد بذلك أنه كان يجب على فرنسا أن تحارب إنجلترا بشأن فاشودة، كلا؛ ولكنني كنت أرى من الحكمة أن تقبل ترك فاشودة بشرط أن يعود كل شيء إلى مصر، حتى إذا حانت ساعة الخلاص عادت مصر إلى قوتها وفي يدها كل أملاكها. ولكن الحال كانت على الضد من ذلك؛ إذ تظاهرت فرنسا بالرغبة في الدفاع عن عمل رجلها الكبير مارشان وشرف رايتها، ثم في لحظة واحدة تنزلت عن هذا الدفاع بلا ثمن، فأخجلتنا بالحط من كرامتها وبعثت اليأس من جهتها إلى قلوب كثيرة كانت تراها من قبل دولة الهمة والكرامة. أما من

جهتي فإني لا أيأس أبدًا من مستقبل بلادي؛ بل بالعكس أجد التمسك بالدفاع عنها في شدتها أوجب عليَّ منه في رخائها، وأنه إذا كانت إنجلترا تلعب بمصالح الدول فإنها لا تستطيع أن تلعب بقلوبنا التي تنمى فيها بعملها الجائر الحنق عليها كل يوم. وإننا إذا كنا نحمل لها اليوم شيئًا كثيرًا من الكره والحنق، فإننا في مقتبل الأيام سنكون ألد أعدائها العاملين على نكالها إذا هي بقيت مصرة على مخالفة وعودها وعهودها معنا، ومضيها في هذه الشركة الباطلة.

وليعلم الفرنسيون -الذين نجلهم ونحترمهم ونحفظ لهم جميلهم السابق- أن عمل ساستهم لا يمحو حسناتهم معنا؛ ولكن -وهو ما نأسف له- لم يبق في قلوبنا ذرة من الاعتماد عليهم بعد أن أعلنت الأيام خيبة سياستهم في وادي النيل».

مصطفى كامل

دعوته إلى نشر التعليم القومي

اتجهت عزيمة المترجم منذ سنة (١٨٩٩م) إلى حثِّ الأُمة على نشر التعليم القومي في أرجاء البلاد؛ لكي تقوى الروح الوطنية في نفوس الجيل الجديد، ويستعد الشباب للاضطلاع بأعباء الجهاد. وكان المرحوم «حسين بك القرشوللي» أحد سراة الأعيان بالقاهرة أول من لَبَّى دعوته وأسس مدرسة على نفقته بالحلمية، وأقام لافتتاحها احتفالًا فخمًا في سراي الحلمية يوم (٨ يناير سنة ١٨٩٩م) عيد الجلوس الخديوي، وقد أمَّه جمعٌ كبير من العظماء والكبراء وأساتذة المدارس والموظفين والأعيان، وكان المترجم خطيب هذا الاحتفال، وقد شكر صاحب المدرسة الحاضرين على تلبيتهم دعوته إلى حضور الحفلة، ثم دعا المترجم إلى الخطابة، فوقف وألقى خطبة نفيسة في الحثِّ على نشر التعليم القومي، بدأها بشكر صاحب المدرسة على أريحيته، قال: «ولئن قصرنا في مديحه والثناء عليه، فلسوف يذكره التاريخ بالحمد الجزيل ما دام هذا العمل المبارك قائمًا يبعث النور إلى العقول وغذاء التربية

السليمة إلى النفوس». ونوه بالمعاهد والمدارس التي تأسست في مصر على عهد محمد علي وكان لها الفضل في نهضة مصر العلمية، ثم استحث أعيان البلاد وأغنياءها على البذل في سبيل إقامة صرح العلوم والمعارف في البلاد.

إنشاء مدرسة مصطفى كامل (مارس سنة ١٨٩٩م)

وكان من أثر دعوته إلى نشر التعليم القومي أن هزت الأريحية اثنين من الشبان وهما: «محمد أفندي سعيد التومي، وأحمد أفندي صادق» فأسسا في جهة باب الشعرية مدرسة أهلية بسراي العزبي، وطلبا من الفقيد أن يقبل تسميتها باسمه، فقبل منها طلبهما بكل ارتياح، وأعلنا عن ذلك في الصحف في يناير سنة (١٨٩٩م)[١].

سارت المدرسة بإدارة مؤسسيها نحو ثلاثة أشهر، ثم رأيا أن تكون ملكًا للفقيد يتولى زمامها ويقوم بأعبائها ونفقاتها وإدارتها، وأعلنا عن ذلك في مارس سنة (١٨٩٩م)، فقبل الفقيد هذا العبء إلى جانب أعبائه السياسية والوطنية؛ لأنه رأى في إنشاء هذه المدرسة وإدارتها توجيهًا للنشء الجديد إلى التربية القومية التي تغرس في نفوسهم الفضائل الوطنية والدينية، ونشر بهذه المناسبة البيان الآتي:

«حضرة مدير جريدة المؤيد:

علم قراء جريدتكم الغراء أن المدرسة المسماة باسمي بباب الشعرية قد آل أمرها إليَّ، وأصبح شقيقي هو المدير لها. وإني أعلم أن حمل المدرسة ثقيل وأتعابها كثيرة ونفقاتها طائلة، ولكني قبلتها بكل ارتياح أملًا مني في خدمة أبناء الوطن العزيز وترقية مدارك الناشئين. وإني أتشرف اليوم بإعلان الجمهور أن التعليم في هذه المدرسة مقرون بالتربية؛ لأني أعتقد أن التعليم بلا تربية عديم الفائدة، بل ربما كان

(١) «المؤيد» عدد أول يناير سنة (١٨٩٩م).

كثير الأضرار، وأقصد بالتربية التربية الإسلامية المحضة؛ لأن أساس التربية الدين، وكل أُمة يتربى أبناؤها على غير قواعد الدين تكون عرضة للدمار والانحطاط.

وقد رأيت بنفسي في أغلب مدارس أوربا اهتمامًا فائقًا بتعليم الدين المسيحي للناشئين، لذلك عوَّلت على جعل الغرض الأول من المدرسة ترقية الملكة الإسلامية عند التلاميذ، وتمكين مبادئ محبة الوطن والاتحاد والائتلاف من نفوسهم، وتقديم اللغة العربية على كل لغة، مع ترك الحرية لآبائهم في الاختيار لهم بين اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، ورغبة مني في نفع أبناء الفقراء قررت قبول ثلاثين في المائة منهم مجانًا.

وإني أسأل الحق سبحانه وتعالى أن يوفقني وجميع المصريين لخدمة الوطن العزيز الذي أرى السعادة الكبرى في التفاني لأجل سعادته. هذا وأرجو منكم أن تتفضلوا بنشر هذه الكلمات في محليات جريدتكم وأن تقبلوا إلخ».

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٩م

المخلص

مصطفى كامل

وقد انتقلت المدرسة في (يناير سنة ١٩٠٠م) من سراي العزبي إلى سراي السلحدار بشارع أمير الجيوش البراني. وعنى الفقيد بأمر هذه المدرسة ووضع لها برنامجًا صالحًا يجمع بين التعليم وتهذيب الأخلاق، وكان يقيم في ختام كل عام دراسي احتفالًا سنويًّا لتوزيع الجوائز على النابغين في المدرسة تشجيعًا لهم على الاستزادة من العلم، وكانت هذه الاحتفالات تجمع أكابر القوم، وكان المترجم يلقي فيها خطبًا جامعة تزيد من روعتها وتعلي من قدرها.

سفره إلى أوربا (إبريل سنة ١٨٩٩م)

برح «مصطفى كامل» ثغر الإسكندرية يوم (٤ إبريل سنة ١٨٩٩م) قاصدًا أوربا ليستأنف جهاده في محافلها وأنديتها وصحافتها، فذهب إلى فيينا، ثم إلى باريس فبرلين فبودابست، وفي كل عاصمة كان يرفع صوت مصر على صفحات الجرائد الكبرى، ثم ذهب إلى الأستانة وحادث مراسلي الصحف الأوربية والأمريكية عن المسألة المصرية.

الإنعام عليه برتبة المتمايز

وفي (يونية سنة ١٨٩٩م) أنعم عليه السلطان برتبة المتمايز فصار (مصطفى بك كامل)، وما ذاع نبأ الإنعام عليه في مصر حتى ارتاحت له نفوس أصدقائه وأنصاره، ونفوس الوطنيين عامة، وعدوه تكريمًا للحركة الوطنية في شخصه، وتلقى التهاني من الجهات كافة.

وعاد إلى باريس في يونية سنة (١٨٩٩م)، وألقى في قصر مدام جولييت آدم يوم (١٨ يونية) خطابًا سياسيًّا دفاعًا عن مصر ومطالبها، سمعه الكثيرون من الكتَّاب والسياسيين الذين كانوا يؤمون دار هذه السيدة العظيمة.

عودته إلى مصر

وعاد إلى مصر معرجًا على الأستانة فأنعم عليه في أغسطس بالرتبة الأولى من الصنف الثاني، ثم بالوسام المجيدي الثاني.

خطبته بالقاهرة (١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩م)

وألقى يوم (١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩م) خطبة رائعة بالتياترو الطلياني كان لها دوي كبير في جميع المحافل والدوائر، افتتحها بالكلام عن مصر في عهد الاحتلال قائلًا: «إنه كلما تقادم هذا العهد تضاعفت واجباتنا نحو الوطن العزيز، فقد ظهر

للعالم أجمع أن إنجلترا تعمل للاستيلاء على مصر ووادي النيل، وترمي إلى نزع كل سلطة من أيدي المصريين، وتحقق للعامة والخاصة أن المدنية الإنجليزية لا تعرف في سياستها مع الأمم الضعيفة معنى للوعود والعهود، ولا ترعى حرمة للعدل والإنصاف».

وطعن في سياسة أوربا عامة قائلًا:

«كنا نود من صميم أفئدتنا أن يقوم الإنجليز بوفاء وعودهم واحترام شرف عهودهم، وأن يبرهنوا للعالمين أن المدنية الصحيحة هي المدنية القائمة على الفضائل الحقيقة، المنافية لاغتيال حقوق الأمم؛ ولكن من سوء حظ النوع البشري أن المدنية الحاضرة أبطلت الرق في الأفراد وأعلنته في الشعوب، واستهجنت مخالفة الذمة والشرف في المعاملات الشخصية وسمحت بها في المعاملات الدولية».

ثم انتقل إلى الكلام عن حالة الأمة المصرية وما هي عليه من التأخر قائلًا: «إن المسألة المصرية الحقيقية ليست هي مسألة الاحتلال، ولكنها مسألة تأخر الأمة المصرية، واستحكام الشقاق بين أفرادها، وما مسألة الاحتلال الإنجليزي إلا مسألة فرعية بالنسبة لها، فإن بقاء الأمة متأخرة منحلة الأعضاء يعرضها إلى كافة الأخطار في سائر الأزمان، وتقدمها في طريق العرفان واتفاق بنيها على خدمتها وتعاضدهم على إسعادها يحميها من الطوارئ والنوازل ويقيها شر الأعداء».

ودعا إلى تعميم التربية والتعليم وجعل الدين أساس التربية الصالحة.